S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1998/35
15 January 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام عن الحالة المتعلقة بالصحراء الغربية

أولا - مقدمة

١ - عملا بقرار مجلس الأمن ١١٣٣ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، قدمت إلى المجلس تقريرا شاملا في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر (S/1997/882) يتضمن خطة تفصيلة وجدولا زمنيا لإجراء استفتاء على تقرير مصير شعب الصحراء الغربية طبقا لخطة التسوية (S/21360 و S/22464 و Corr.1)، والاتفاقات التي توصل إليها الطرفان بشأن تنفيذه (S/1997/742). ووفقا لهذا القرار، الذي طلب فيه المجلس مني أيضا تقديم تقارير دورية بشأن التقدم المحرز في تنفيذ خطة التسوية، ذكرت في تقريري أنني أنوي أن أقدم إلى المجلس بحلول ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ معلومات مفصلة عن التقدم المحرز في عملية تحديد الهوية التي ستستأنف في ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، وأن أؤكد أن الفترة الانتقالية قد تبدأ في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٨ حسبما هو مقرر.

٢ - وفي رسالة إلى رئيس مجلس الأمن مؤرخة ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ (S/1997/974) أفدت المجلس عن استئناف عملية تحديد هوية المقترعين المحتملين في الاستفتاء، في ٣ كانون الأول/ ديسمبر، في أعقاب الأعمال التحضيرية ونشر مراقبي الطرفين (المغرب والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو))، ومراقبي منظمة الوحدة الأفريقية، وشيوخ القبائل، وموظفي لجنة تحديد الهوية. وتضمنت رسالتي سردا مفصلا للأنشطة المضطلع بها حتى تاريخ التقرير. ويغطي التقرير الحالي التطورات اللاحقة المتعلقة بعملية تحديد الهوية وبالجوانب الأخرى ذات الصلة بتنفيذ خطة التسوية.

ثانيا - التطورات في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير

٣ - في ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ (انظر S/1997/1023)، أفدت مجلس الأمن عن اعتزامي تعيين السيد تشارلز ف. دانبار (الولايات المتحدة الأمريكية) ممثلا خاصا لي للصحراء الغربية، وهو ما أقره المجلس في رسالة من الرئيس موجهة إلي في ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر (S/1997/1024). ومن المنتظر أن يتولى السيد دانبار مهام منصبه في منطقة البعثة في الأسبوع الأول من شباط/فبراير ١٩٩٨ بعد أن يستكمل في نهاية كانون الثاني/يناير المشاورات اللازمة مع مبعوثي الشخصي، السيد جيمز أ. بيكر الثالث،

160198 150198 150198 97-35983

في المقر. وفي غضون ذلك، واصل ممثلي الخاص بالنيابة السيد اريك منسون، العمل بنشاط مع حكومة المغرب وجبهة البوليساريو لوضع التدابير اللازمة لاستئناف عملية تحديد الهوية حسبما هو مقرر، ومعالجة المسائل الأخرى المتصلة بتنفيذ خطة التسوية.

عملية تحديد الهوية

٤ - ومنذ استئناف عملية تحديد الهوية في ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ في العيون، في إقليم الصحراء الغربية، وفي مخيم سماره في منطقة تندوف بجنوب الجزائر، استهلت خمسة أفرقة أخرى تابعة للجنة تحديد الهوية أعمالها. ومن جملة المراكز السبعة العاملة حاليا، يوجد ثلاثة مراكز في الإقليم، ومركزان في منطقة تندوف ومركزان في جنوب المغرب. وجرى أيضا وضع ترتيبات مع السلطات الموريتانية لفتح مركز في زويرات في ٢ شباط/فبراير، وفي غضون ذلك سيستهل فريق آخر أعماله في المغرب حتى يمكن استكمال العدد الإجمالي المستهدف وهو تسعة مراكز عاملة في وقت واحد.

٥ - وفي أعقاب مشاورات مكثفة بين ممثلي الخاص بالنيابة والطرفين، أقر الطرفان القائمة الشاملة لزعماء القبائل الذين سيستدعون لتقديم إفادات شفوية خلال عملية تحديد الهوية، وجرى نشرها في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧.

٦ - واستأنفت المراكز أنشطة تحديد الهوية بقوة وبمشاركة كاملة من مراقبي الطرفين ومراقبي منظمة الوحدة الأفريقية. وواصل الطرفان اتباع نهج إيجابي وتعاوني إزاء العملية، وتولى تسعة من المراقبين العشرة المتوقع ايفادهم من منظمة الوحدة الأفريقية تابعون لأثيوبيا وأنغولا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون وغينيا وكوت ديفوار والنيجر ونيجيريا واجباتهم تحت إشراف الممثل الأقدم.

٧ - وقد علقت عملية تحديد الهوية في العيون لمدة ثلاثة أيام بسبب مرض الشيوخ، لكن اللجنة عوضت عن الوقت الضائع باستئناف العملية في إجازات نهاية الأسبوع وخلال العطلات الرسمية، وفي الفترة من ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ و ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ جرى استدعاء ٦٨٨ ١٨ شخصا. وقد حضر منهم أمام اللجنة ٢٢٧ ١٣ شخصا مما رفع العدد الإجمالي للأفراد الذين جرى تحديد هويتهم منذ بداية العملية في عام ١٩٩٤ إلى ٣٩٩ ٧٣ شخصا.

٨ - وجرى التوصل إلى حلول لمعظم المشاكل العملية المشتركة بين الطرفين. أما المشاكل العالقة فتشمل طلبا من المغرب بتغيير مكان تحديد هوية ٩٠٠ شخص استدعوا أصلا إلى طن طان في جنوب المغرب ونقله إلى مقر إقامتهم في غولمين حيث افتتحت اللجنة مقرا آخر لتحديد الهوية. ولم توافق البوليساريو على تحديد هوية هؤلاء الأشخاص في غولمين، غير أن اللجنة رأت أن هذه المسألة فنية وأن حلها يقع في نطاق اختصاصها، حسبما هو محدد في التدابير العملية لاستئناف عملية تحديد الهوية التي اتفق عليها الطرفان في هيوستن (S/1997/742، المرفق الثالث، الفرع ثالثا).

٩ - وجدير بالذكر أن الطرفين، بموجب اتفاقات هيوستن اتفقا على أنهما لن يرعيا أو يتقدما بصورة مباشرة أو غير مباشرة بأي شخص لتحديد هويته من المجموعات القبلية حاء - ٤١، وحاء - ٦١، وياء - ٥١/٥٢، عدا الأشخاص المدرجين في تعداد عام ١٩٧٤ وأفراد أسرهم المباشرين، إلا أنهما لن يقوما عمليا بمنع الأفراد من هذه المجموعات القبلية من التقدم بأنفسهم. واتفق الطرفان أيضا على الشروع في أقرب وقت ممكن في تحديد هوية أي فرد من هؤلاء الأفراد الذين قد يتقدمون بأنفسهم.

١٠ - وأجريت في العيون داخل الإقليم مقابلات لتحديد الهوية لأفراد تنتمي إلى المجموعات القبلية المذكورة أعلاه الثلاث، وأجريت في مخيمي سمارة والداخلة في منطقة تندوف مقابلات لأفراد من المجموعة القبلية ياء - ٥١/٥٢. وفي هذه المقابلات استدعي ٨٣٠ شخصا مقيدين في استفتاء عام ١٩٧٤ وأفراد أسرهم المباشرين وأنجزت عملية تحديد هويتهم خلال المقابلات. وأثناء أيام الاستدعاء الفعلية قدم ٣ ٩٢٧ شخصا من غير المستدعين أنفسهم في العيون و ٤٩٥ شخصا في منطقة تندوف؛ وفي الأيام التالية، قدم نفسه أيضا في العيون ٨ ٦١٣ شخصا معظمهم من المجموعة القبلية حاء - ٦١. واعترضت جبهة البوليساريو على ذلك على أساس أن المغرب ينتهك اتفاقات هيوستن من ناحية رعاية الأفراد غير المستدعين. ومن المقرر عقد لقاءات تحديد الهوية للمجموعتين القبليتين حاء - ٤١ و ياء - ٥١/٥٢ في كانون الثاني/يناير في مدينة الداخلة بالإقليم، ولم يجر حتى الآن وضع ترتيبات بشأن هذه المقابلات في المغرب. ويقترح وضع برنامج يتضمن القيام في مطلع شباط/فبراير بتحديد هوية المجموعة الأولى من الأشخاص الذين يقدمون أنفسهم في أيام استدعاء أفراد المجموعات القبلية حاء - ٤١، وحاء - ٦١، وياء - ٥١/٥٢ في العيون والداخلة.

١١ - وبالإضافة إلى مسألة الأفراد غير المستدعين الذين قدموا أنفسهم من المجموعات القبلية حاء - ٤١ و حاء - ٦١ وياء - ٥١/٥٢، نشأن مسألتان أخريان هما: مسألة الإجراء الذي ينبغي اعتماده بالنسبة لنفس المجموعات في المغرب؛ ومسألة رغبة المغرب في أن يفتتح، بالإضافة إلى المركزين المتوخى فتحهما في جنوب المغرب وفقا لبرنامج عمل لجنة تحديد الهوية المقدم إلى الطرفين، مركزان آخران في شمال المغرب، بالنظر إلى كبر عدد مقدمي الطلبات من المجموعات غير المتنازع بشأنها، المقيمين في ذلك الجزء من البلد ويلزم استدعاؤهم.

١٢ - وتعمل لجنة تحديد الهوية حاليا بثلثي ملاكها المقرر. ووفقا للجدول الزمني، سيزداد المعدل الأسبوعي لعملية تحديد الهوية في كانون الثاني/يناير وسيزداد مرة أخرى في الفترة الممتدة من شباط/فبراير إلى أيار/ مايو كي يتم برنامج تحديد الهوية بحلول نهائية أيار/ مايو على النحو المقرر. ولا يمكن تصور أن هذا سيتحقق إلا إذا اكتمل للجنة بحلول نهاية كانون الثاني/يناير ملاك موظفيها وموظفي الدعم، بأفراد كلهم مؤهلون تأهيلا مناسبا، وإذا لم تطرأ تعطيلات من الآن وحتى نهاية العملية.

١٣ - ويواصل رئيس لجنة تحديد الهوية، السيد روبن كينلوش، الاجتماع بصفة متواترة مع كبار المسؤولين لدى الطرفين، كما أنه التقى بوزراء من حكومة موريتانيا. وما برحت اللجنة تصدر "بلاغات تنفيذية" لإعلام

جميع المعنيين بخطط وإجراءات تحديد الهوية ولتوفير إخطار مسبق ببرامج المراكز وببعض الشؤون مثل تحركات المراقبين وزعماء القبائل، والمواعيد النهائية لتلقي البيانات، وصدور قوائم الاستدعاء.

الجوانب المتعلقة بالشرطة المدنية

١٤ - يبلغ عدد ضباط الشرطة المدنية المعينين في البعثة حاليا ٧٩ ضابطا، بمن فيهم مفوض الشرطة المدنية، اللواء شرطة بيتر ميلر (كندا). وينتمي هؤلاء الضباط إلى البلدان التالية: باكستان (١٠)، والبرتغال (١٠)، والسويد (١٠)، وغانا (١٠)، وكندا (٥)، وماليزيا (١٠)، ومصر (٢)، والنرويج (٢)، ونيجيريا (١٠)، والهند (١٠)، ومن المتوقع أن يصل في كانون الثاني/يناير ضابطان من ضباط الشرطة المدنية، وبذا تبلغ وحدة الشرطة المدنية كامل ملاكها على النحو المقرر وهو ٨١ فردا.

١٥ - ويرتبط عمل الشرطة المدنية ارتباطا وثيقا بعملية تحديد الهوية. ويقوم ضباط الشرطة بتوفير الأمن على مدار الأربع والعشرين ساعة وفقا للمطلوب، ومراقبة المراقبين المعنيين وزعماء القبائل (الشيوخ) من الطرف الآخر في منطقة تندوف من جنوب الجزائر وفي الصحراء الغربية وجنوب المغرب. ويساهم ضباط الشرطة المدنية مساهمة مباشرة في شتى أنشطة تحديد الهوية، بالإضافة إلى مراقبة الدخول وكفالة النظام في المراكز الموجودة في العيون وسماره من الإقليم، وفي مخيمي سماره والداخلة في منطقة تندوف، وفي طان طان وغولمين في جنوب المغرب.

١٦ - وإعدادا للفترة الانتقالية، أنشأت الشرطة المدنية أفرقة عاملة لتحديد الاحتياجات التشغيلية وتنسيق السوقيات المطلوبة لاستيعاب الدفق الإضافي من الموظفين.

الجوانب العسكرية

١٧ - تواصل الوحدة العسكرية التابعة للبعثة، بقيادة اللواء بيرند س. لوبينك (النمسا)، رصد وقف إطلاق النار بين الجيش المغربي الملكي وقوات جبهة البوليساريو، الذي أصبح نافذا في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١. ولم تقع حوادث في منطقة مسؤولية البعثة وظلت الحالة فيها هادئة. ولا يوجد من المؤشرات التي يعتد بها ما يدل على أن أيًّا من الجانبين يعتزم استئناف الأعمال العدائية في المستقبل القريب. وأبدى كل من الجيش المغربي الملكي وقوات جبهة البوليساريو التعاون في المناطق التي تخصه مع المراقبين العسكريين.

١٨ - وقد توصل قائد القوة، بعد إجراء مشاورات مستفيضة، إلى إبرام اتفاق عسكري جديد مع الطرفين، يغطي الفترة الراهنة حتى بداية الفترة الانتقالية المنصوص عليها في خطة التسوية. ويرسي هذا الاتفاق المبادئ التوجيهية والإجراءات التي يجب أن يتبعها كل من الجيش المغربي الملكي وقوات جبهة البوليساريو في إطار وقف إطلاق النار، ضمانا لعدم استئناف الأعمال العدائية من أي نوع كان. ويقضي الاتفاق بأن تبلَّغ إلى السلطات العليا أي انتهاكات للاتفاق وكذلك أي أعمال تناقض روح خطة التسوية. ويحدد الاتفاق أيضا حقوق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في إطار أدائهم لواجباتهم.

١٩ - وكان من المهام الأخرى ذات الشأن خلال الفترة المشمولة بالتقرير مواصلة الإعداد للنشر الكامل للعنصر العسكري ولإنجاز ولايته بموجب خطة التسوية واتفاقات هيوستن، وقد وضع مفهوم تنفيذي جديد لهذه الولاية، وجرى الاتصال على نحو نشط وعلى أساس غير رسمي بالمساهمين المحتملين بالقوات. ومع الالتزام بالحد الأقصى العام لهيكلة القوات العسكرية، المقترح في تقريري المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ (S/1997/882)، وهو ٨٥٠ ١ فردا من جميع الرتب. قد يلزم تعديل الميزان العددي لمختلف عناصر القوة لأسباب تنفيذية أو سوقية أو متعلقة بالميزانية.

الأعمال التحضيرية المتعلقة بإعادة اللاجئين الصحراويين إلى وطنهم

٢٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أعمالها التحضيرية المتعلقة بإعادة اللاجئين الصحراويين إلى وطنهم على النحو المتوخى في الجدول الزمني المقترح في تقريري المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي هذا الصدد، جرى استكمال خطة عمل المفوضية بهدف إعداد الصيغة النهائية للنداء الخاص الداعي إلى المساهمة بالأموال اللازمة. وقد أوفدت عدة بعثات إلى المنطقة لعرض خطة المفوضية للإعادة إلى الوطن على السلطات المختصة ومواصلة المناقشات بشأن الجوانب التقنية المتصلة بالبرنامج، واستئناف التسجيل المسبق للاجئين في منطقة تندوف، وبدء حملة إعلامية كتدبير من تدابير بناء الثقة، والاضطلاع بأنشطة أخرى تتصل بتثبيت وجود المفوضية وتطوير البنية الأساسية في المنطقة. وأجريت مناقشات أيضا مع برنامج الأغذية العالمي بشأن دوره المتوخى في خطة عمل المفوضية. وعرضت الخطة أيضا على منظمة الشؤون الإنسانية التابعة للجماعة الأوروبية، لأغراض تدبير الأموال والتنسيق.

ثالثا - الجوانب الإدارية والمالية

٢١ - تم لدى استئناف عملية تحديد الهوية في ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ تعبئة الدعم الإداري. وعلى الرغم من أن نشر الموظفين الإداريين تم وفقا للمستهدف، لا تزال توجد حالات نقص في موظفي الدعم للجنة تحديد الهوية. بيد أنه بحلول نهاية كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، وصل العدد الكلي للموظفين المدنيين إلى ٢٦٦ موظفا (١٩٤ دوليا و ٧٢ موظفا محليا).

٢٢ - وقدمت حكومة المغرب كامل المساعدة في توفير الإقامة للعدد الزائد من موظفي البعثة، بتوفير غرف فندقية إضافية في العيون، وإعادة فتح بعض المرافق الفندقية في سماره، وتوفير مرافق جديدة مماثلة في طان طان وغولمين. ووفرت جبهة البوليسارو مبنى مدرسيا لإقامة أعضاء اللجنة وموظفي الدعم. ووفرت حكومة الجزائر أيضا أماكن للإقامة في فندق شُيِّد حديثا في تندوف.

٢٣ - وقد شُرع في توفير شبكة الاتصالات ومعدات النقل. فقد نقلت بعض المركبات من بعثتي الأمم المتحدة في هايتي وأنغولا إلى بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. وشرع المقر أيضا في شراء مركبات إضافية في إطار برنامج الإحلال.

٢٤ - وبالتشاور مع فريق الأمم المتحدة التقني الذي زار منطقة البعثة في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي، صرفت أموال من أجل إصلاح مواقع الأفرقة التابعة للبعثة. وأنجزت البعثة الترتيبات الإدارية المتعلقة بتوفير حصص الإعاشة اللازمة لعدد يصل إلى ٧٠٠ من الأفراد العسكريين وموظفي الدعم في مواقع الأفرقة. وتنتظر موافقة الحكومة المغربية لاستخدام المطار بقاعدة للجيش الملكي المغربي بغولمين مما سيسهل كثيرا نقل الشيوخ والمراقبين ويوفر المزيد من الوقت لعملية تحديد الهوية.

٢٥ - وقد تم حاليا إعداد الميزانية المنقحة التي وضعتها للبعثة، والتي تغطي احتياجات إضافية إجماليها ١٠٠ ٤٨٩ ١٧ دولار لتمكين البعثة من السير في تنفيذ مهام تحديد الهوية التي تضطلع بها عملا بقرار مجلس الأمن ١١٣٣ (١٩٩٧)، ويتوقع أن يتم إصدار تلك الميزانية قريبا. وريثما تنظر الجمعية العامة في هذه الميزانية، أذنت لي اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بالدخول في التزامات إجماليها ٩,٣ ملايين دولار لتلبية الاحتياجات الأساسية والفورية لعملية تحديد الهوية للفترة المنتهية في ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٨. وبالنظر إلى أنه لم تتح أموال لنشر الوحدة الهندسية، فإن أنشطة إزالة الألغام لن تبدأ في شباط/ فبراير ١٩٩٨ على النحو المقرر في الجدول الزمني المقترح في تقريري المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ (S/1997/882)، مما سيؤثر على القيام في الوقت المناسب بنشر العنصر العسكري للبعثة وسائر عناصر خطة التنفيذ.

٢٦ - وفي ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة للفترة الممتدة منذ إنشائها إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، ٤٨,٩ ملايين دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، ما قدره ٥٧٤,١ ١ مليون دولار.

رابعا - ملاحظات

٢٧ - في الفترة بين ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٤، عندما بدأت عملية تحديد الهوية، وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، عندما توقفت العملية، جرى استدعاء ٠٥٨ ٧٧ شخصا وحددت اللجنة هوية ١١٢ ٦٠ منهم. وفي الفترة من ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ إلى ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، جرى استدعاء ٦٨٨ ١٨ شخصا وحددت هوية ٢٢٧ ١٣ منهم. وقد حققت اللجنة الآن زيادة أكبر بثلاثة أضعاف في المعدل الأسبوعي لتحديد الهوية. وهكذا فقد أحرز تقدم واعد منذ استئناف العملية.

٢٨ - ومع ذلك، سيكون إنهاء مرحلة تحديد الهوية بحلول ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٨ مهمة مهيبة وعسيرة، تنطوي على استدعاء أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ مقدم طلب وتحديد هويتهم في أقل من خمسة أشهر. وسيقتضي ذلك استمرار التزام الطرفين ودعمهما والتسوية المبكرة للمسائل المتصلة بالمجموعات القبلية حاء - ٤١، وحاء - ٦١، وياء - ٥١/٥٢.

٢٩ - وقد قررت، بالتشاور مع مبعوثي الشخصي، ووفقا لاتفاقات هيوستن على إصدار تعليمات للبعثة للشروع في أقرب وقت ممكن في تحديد هوية الأفراد غير المستدعين الذين تقدموا بأنفسهم أيام استدعاء المجموعات القبلية لكل منهم.

٣٠ - وفيما يتعلق بمقدمي الطلبات من القبائل غير المعترض عليها المقيمين بشمال المغرب والذين كان يتوقع في الأول أن يسافروا إلى مراكز تحديد الهوية في طن طان وغولمين في جنوب المغرب، خلصت إلى أنه بالنظر إلى كثرة عددهم، قد يتمثل الحل الأكثر عملية بكثير، من الناحية السوقية، في استدعائهم وتحديد هويتهم في الجزء الشمالي من البلد. ولذلك قررت أن تعقد مقابلات تحديد الهوية، التي كان من المقرر في الأول أن تجري بطن طان وغولمين بالنسبة لمقدمي الطلبات المقيمين في شمال المغرب، في موقعين بالشمال يتجاوز عدد مقدمي الطلبات بهما ٠٠٠ ١٠ شخص أي بقلعة الصراغنة وسيدي قاسم. واعتمد على تعاون الطرفين لتأمين سير هذه الترتيبات على نحو سلس.

٣١ - وإلى أن يعرف بالتأكيد عدد الأشخاص غير المستدعين الذين يتقدمون بأنفسهم، لن يتسنى تأكيد أن عملية تحديد الهوية يمكن أن تتم بحلول نهاية شهر أيار/ مايو لإتاحة بدء الفترة الانتقالية في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٨ على النحو المقرر. ومع ذلك، ما زلت على اقتناع بأن من الأساسي، للمحافظة على الزخم، بذل كل جهد ممكن من أجل التقيد إلى أقصى حد ممكن، بالجدول الزمني المعروض في تقريري المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ (S/1997/882). وبالإضافة إلى استمرار التزام الطرفين وتعاونهما، فإن هذا يتطلب أيضا مثلما أكدت على ذلك في رسالتي إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ (S/1997/974) توفير الموارد الضرورية بالكامل وفي الوقت المحدد، بما في ذلك النشر المبكر للموارد الهندسية وغيرها من الموارد للاضطلاع بالنواحي التنفيذية اللازمة من عملية إزالة الألغام، والإعداد لنشر العنصر العسكري للبعثة. ولذلك أناشد مجلس الأمن والجمعية العامة أن يقدما كل الدعم اللازم في هذا الصدد، حتى يتسنى الإبقاء على الهدف العام المتمثل في إجراء الاستفتاء بحلول نهاية عام ١٩٩٨.

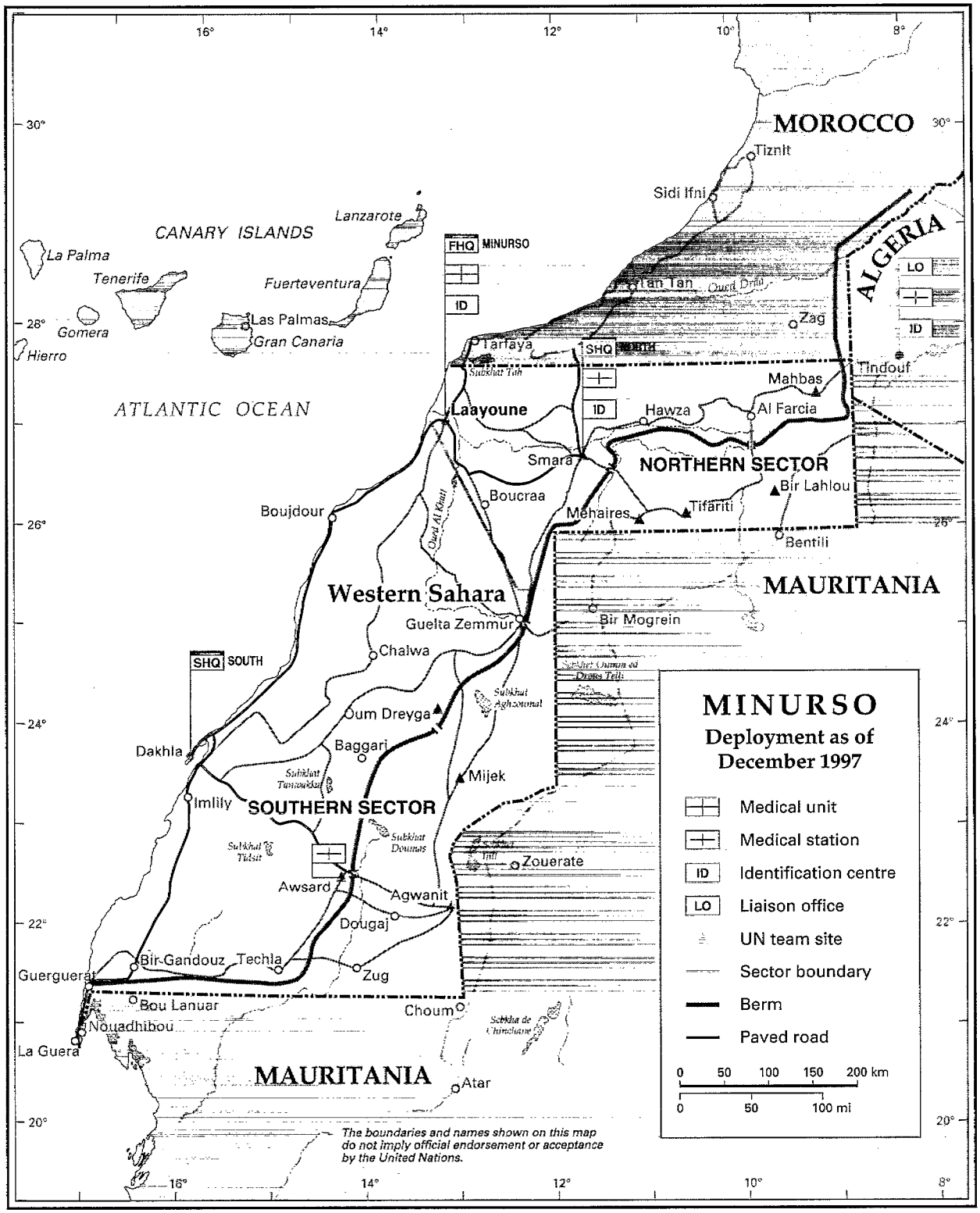

Map No. 3691 Rev. 15 UNITED NATIONS
December 1997

Department of Public Information
Cartographic Section